المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadîya Derbirînê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

التقرير الختامي لأعمال محكمة الشعب
الخاصة بقضية الصحفي السوري
نبيل الشربجي

أكتوبر / تشرين الأول
2022

فري برس انليمتيد، لجنة حماية الصحفيين، مراسلون بلا حدود،
المركز السوري للإعلام وحرية التعبير

Photo: Gracielle Rosetto.

التقرير الختامي لأعمال محكمة الشعب

الخاصة بقضية الصحفي السوري نبيل الشريجي

فري برس انليمتيد- لجنة حماية الصحفيين- مراسلون بلا حدود
المركز السوري للإعلام وحرية التعبير

أكتوبر / تشرين الأول
2022

Photo by Graciella Rossetto.

«منذ مطلع القرن، دفع أكثر من 1000 صحفي حول العالم أو في مناطق النزاع حول العالم حياتهم ثمناً للكشف عن الحقيقة بينما يستمر القتلة في الإفلات من العدالة، في أكثر من ثمانية من كل عشرة من هذه الحالات».

في خطوة جدية نحو تحقيق العدالة أنهت «محكمة الشعب- People's Tribunal for murdered journalists» الخاصة بجرائم قتل الصحفيين أعمالها بتاريخ 19 أيلول 2022، وأصدرت أحكامها في القضايا الثلاثة التي نظرت فيها منذ تشرين الثاني 2021، وذلك في الجلسة الختاميّة التي عُقدت في مدينة لاهاي، معتبرة الدول الثلاث مذنبة بالتهم الموّجه إليها بحسب ما ذكر القاضي إدواردو بيرتوني.

عملت المحكمة التي تمّ تنظيمها كأحد أشكال محاكم الشعب، من قبل مؤسسات المجتمع المدني لمساءلة الدول عن الانتهاكات الممنهجة والخطيرة للقانون الدولي. والمحكمة ذات سلطة معنوية، لا تصدر أحكاماً مُلزمة، لكنها تعزز المساءلة من خلال تنشيط الوعي العام، وبناء سجلات الأدلة القضائيّة.

تمّ تأسيس محكمة الشعب بتعاون كل من حرية صحافة غير محدودة ولجنة حماية الصحفيين ومراسلون بلا حدود، للنظر في ثلاث قضايا من ثلاثة بلدان، هي: المسكيك من خلال قضية مقتل الصحفي «Miguel Ángel López Velasco»، وسيرلانكا من خلال قضية الصحفي «Lasantha Wickrematunge»، وسوريا من خلال قضية الصحفي «نبيل شربجي»، والتي تمّ العمل عليها والتحضير لها بالتعاون مع المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

Photo by Enabbaladi.

قضى الصحفي السوري نبيل شربجي تحت التعذيب في سجون السلطات السورية في أيار 2015، وذلك بعد اعتقاله على خلفية عمله الصحفي، وفق ما وثّق المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في تقريره المعنون «الثقب الأسود». قامت المدعيّة العامّة للمحكمة (الموديتا برنابيو) بالتحقيق في سلوك الحكومة السورية في قضية الشربجي، في الاتهامات الواردة في لائحة الاتهام والتي نصّت على أنّ الحكومة السورية مسؤولة عن انتهاك حق نبيل في عدم التعرض للتعذيب والحق في الحياة والحق في حرية التعبير.

قامت محكمة الشعب الدائمة المستقلة بإخطار حكومة الجمهورية العربية السورية بقرار الاتهام المُقدّم من قبل الادعاء. وكان يجوز للحكومة ممارسة حق الدفاع خلال جلسة الاستماع، لكن لم ترد الحكومة السورية على الإخطار بفتح المحكمة أو الدعوة اللاحقة للمثول في الجلسات وفقاً للموعد المحدد للدفاع.

تمّ تقديم الأدلة والوثائق، وسلسلة القيادة، ومختلف المستندات القانونية المرتبطة بالقضية من خلال مشروعي التقاضي الاستراتيجي وتوثيق الانتهاكات في المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

خلال الأشهر الثلاث المنصرمة، عقدت هيئة المحكمة مشاوراتها، وانتهت إلى القرار الذي نصّ على:

«إن حكومات المكسيك وسريلانكا وسوريا مذنبة بارتكاب جميع انتهاكات حقوق الإنسان الموجهة ضدها في لائحة الاتهام. وترى المحكمة أيضاً أن الحكومات انتهكت عدداً من الاتفاقيات والمعاهدات وغيرها من الصكوك القانونية الدولية والإقليمية والوطنية التي التزمت نفسها بدعمها»،

بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها:

إلى الأمم المتحدة:

* ينبغي إجراء استعراض مستقل وشامل للعجز الواضح لمبادرات المجتمع الدولي من خلال آليات الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة والقانون الإنساني الدولي، لحماية الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام وحتى المؤسسات الإعلامية ، وإنهاء الإفلات من العقاب

إلى حكومات المكسيك ودولها وسريلانكا وسوريا:

* الكف فوراً عن تواطؤ ومشاركة الجهات الحكومية وكافة السلطات العامة في مضايقة واضطهاد وقتل الصحفيين وغيرهم من العاملين في العمل الإعلامي والدفاع عن الحق في حرية التعبير.
* وضع حد للإفلات من العقاب عن طريق ضمان إجراء تحقيقات شاملة في جميع الاعتداءات على الصحفيين وإجراء محاكمات فعالة ضد من يشتبه في كونهم مرتكبيها ومنظموهم ومن أمروا بالهجوم والمسؤولين السياسيين والاقتصاديين أو الشبكات الإجرامية التي تدعمهم

إلى جميع الدول:

* .على جميع الدول أن تتخذ الإجراءات المناسبة لحماية الصحفيين والمؤسسات الإعلامية المستقلة من الهجمات التي تهدف إلى تقييد حرية التعبير ، وأشدها فظاعة قتل الصحفيين. يجب تزويد آليات وممارسات التحقيق الفعالة بموظفين مدربين في سياق الملاحقة القضائية المستقلة والقضاء المستقل مع سلطة فرض عقوبات رادعة.
* يجب على البلدان ألا تسمح باستمرار الإفلات من العقاب من خلال دعاوى قضائية متنافسة أو متضاربة... وينبغي اعتماد طريقة واضحة وصريحة ومتسقة من الناحية الفقهية لحل هذه المنازعات لتصبح قانونا.
* يجب على جميع البلدان التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين من منظور أن هذه الجرائم من المحتمل أن تكون مرتبطة بالعمل الصحفي للضحية بدلاً من الافتراض منذ البداية أنه ليس كذلك.
* يجب توفير آليات حماية قوية للصحفيين المهددين والأقارب والشهود ومصادر الصحفيين. يجب أن تكون مناسبة للغرض والظروف المحلية، وأن يتم تمويلها بشكل كاف ويجب تنفيذها بقوة.
* في حين أن وسائط الإعلام والصحفيين، مثلهم مثل بقية المجتمع، قد يستحقون النقد أيضاً بسبب الطريقة التي يؤدون بها واجباتهم، ينبغي للسلطات دائماً أن تختار طريق النقد العقلاني والمحدد، وتجنب الوصم بالعار أو الاعتداءات العشوائية على الصحفيين وتجنب تشويه سمعة وظيفة وسائل الإعلام والمهنة بأكملها.

* عندما يتم استهداف الصحفيين كمجموعة في بلد ما، تتحمل الحكومة الوطنية المسؤولية الأساسية لنقل الصحفيين والعائلات، وتضمن لهم حياة كريمة والظروف التي يمكنهم فيها مواصلة العمل كصحفيين. يجب أن يسمح هذا النقل بالعودة في المستقبل إلى منازلهم وبيئة عمل سلمية. يجب ألا يكون النقل وسيلة لإسكات الصحفيين.

* ممارسة الضغط على الوكالات الدولية والدول القومية الأخرى لتوفير ممر آمن وإعادة توطين لأولئك الذين يرغبون في الفرار.

* إنشاء صندوق مستقل بتمويل من مصادر عامة وخاصة لدعم الأكاديميين الجامعيين والمنظمات المستقلة وغيرها لمواصلة وتعميق البحث حول تقييد حرية التعبير ، والاعتداءات على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية ، والإفلات من العقاب.

* في جميع البلدان، حيث توجد ظروف مناسبة، يجب أن تولي المجموعات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى الاعتبار لإنشاء مجتمعات محلية، المحاكم الشعبية الإقليمية والوطنية، إما بشكل دائم أو مخصص، للتحقيق والإعلان عن الاعتداءات على الصحفيين، وأسبابها الهيكلية والفورية، والجناة والمسؤولين عن الهجوم. وتقديم توصيات أخرى حسب الاقتضاء في ظروف كل منها.

إلى جميع المنظمات

* العمل معاً من أجل الأغراض المحددة المتمثلة في زيادة فهم الجمهور لمشكلة الاعتداءات على الصحفيين التي تُرتكب مع الإفلات من العقاب، والضغط على الحكومات للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحماية الحقوق. يمكن أن يشكل تحالف «عالم أكثر أمانًا من أجل الحقيقة » جوهر هذا التحالف، الذي يتم توسيعه ليشمل مجموعة من المنظمات ذات الصلة وكذلك الأكاديميين.

* ينبغي للمنظمات المشاركة في رصد الاعتداءات على الصحفيين توسيع قدرتها البحثية للتحقيق في ديناميات الإفلات من العقاب، والأسباب السياسية -الاقتصادية للقيود المفروضة على حرية التعبير والمستفيدين منها، بما في ذلك الاعتداءات على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، والهوية منظمي ومديري الاعتداءات على الصحفيين.

إلى المؤسسات الإعلامية خاصة تلك العاملة في المكسيك وسريلانكا وسوريا

* تأكيد وتنفيذ الالتزام بمعايير حقوق الإنسان والالتزام بحرية التعبير على وجه التحديد: نقل هذا الالتزام مباشرة إلى الحكومات على جميع المستويات (المحلية والإقليمية والاتحادية)؛ استخدام مناصبهم للتأكد من أن زملاء العمل والشركاء والموردين وغيرهم يلتزمون بتلك الالتزامات وليس لديهم أي صلة أو تعاملات مع أولئك الذين ينتهكون تلك المعايير.

* التعامل بجدية مع التزاماتهم كأرباب عمل وتحسين سياساتهم وممارساتهم لحماية سلامة وصحة الصحفيين وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام، بما في ذلك تدابير الحماية الخاصة حيث تتعرض الصحفيات لخطر خاص.

وفي ختام حكمها أعلنت المحكمة عن أملها في أن يقدم هذا الحكم الدعم والتشجيع لكل من عانوا من الجرائم التي تم تحليلها ولمن حول العالم يجتمعون لإحياء ذكرى ضحايا هذه الجرائم والنضال من أجل العدالة والحقيقة والذاكرة.

يُذكر أنّ جلسة الاستماع الخاصة بسوريا ضمن المحكمة كانت قد بدأت أعمالها يوميّ (16/ 17 أيار 2022) بالاستماع إلى الشهود والخبراء، وذلك في مركز لاهاي لجلسات الاستماع.

حيث كان **اليوم الأول** مُخصصاً لسماع السياق العام في سوريا وقد أضاء عليه خبراء من إعلاميين وحقوقيين، وفي الافتتاح قدمت مديرة منظمة فري بريس أنليميتد (روث كرونبرغ) كلمة أكدت فيها

على أننّا «بحاجة لإظهار أنّه من الممكن خلق عالم أكثر أمانًا للصحفيين» وتحدثت عن بيانات الإفلات من العقاب ,حيث قتل 28 صحفياً في هذا العام. وأكدت على أهمية محكمة الشعب التي تعتبر شكلاً من أشكال العدالة الأساسية في ظل غياب العمل من قبل المجتمع الدولي للتحقيق في قضايا قتل الصحفيين.

من جهتها أشارت يارا بدر، التي تحدثت ممثلةً للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير، إلى التقرير الصادر عن المركز بعنوان «سوريا الثقب الأسود للعمل الصحفي»[1] والأرقام التي وثقها التقرير للضحايا من الصحفيين والتي بلغت 1609 انتهاكاً وقع بحق عاملين وعاملات في المجال الإعلامي، منهم سبعون انتهاكاً بحق إعلاميّات سوريات وأجانب، و702 جريمة قتل وذلك خلال السنوات العشر من آذار 2011 وحتى نهاية 2020، وقالت بدر: «لم تجر أيّة إجراءات قانونية لأيّ من قتلة هؤلاء الصحفيين والصحفيات باستثناء ثلاث جرائم ارتكبت بحق صحفيين أجانب،

وفي رده على دور المركز وتواصله مع المعتقلين المفرج عنهم قال مُؤسّس ومدير المركز، مازن درويش: «نحن شاركنا في الانتفاضة منذ اليوم الأول، لقد كان كالحلم بالنسبة لنا وكنا نأمل في الحصول على هذه الحريات قبل عام 2011 ولكن في نيسان/ أبريل من نفس العام لاحظنا وجود انتهاكات صارخة وأنه علينا أن نحسن التوثيق لأننا تعلمنا من درس حماة عام 1982 لأنه حتى اليوم يوجد أكثر من 16000 شخص مفقود من جريمة حماة، وقمنا في هذا الشهر بإطلاق مركز توثيق الانتهاكات.. في قاعدة بياناتنا هناك أكثر من 400 ألف ضحية لكن لا ندري ربما الحقيقة تخبئ أكثر من ذلك».

أمّا عن ولادة صحيفة «عنب بلدي» التي كانت فكرة ومشروع الناشط السلمي يحيى الشربجي، وقد قضى كذلك تحت التعذيب[2]، والذي عمل مع نبيل الشربجي، وزملاء وزميلات آخرين على تحويل فكرة الصحيفة إلى واقع. يروي درويش قائلاً:

«ما زلت أذكر حين أتى يحيى الشربجي إلى المكتب وهو يحمل النسخة الأولى من صحيفة عنب بلدي وهو من أكثر الأشخاص ظهورا في الإعلام السوري وقلت له أنت مجنون ماذا تفعل هنا؟، كان فخوراً بنفسه وهو يحمل النسخة الأولى من عنب بلدي». بعد اعتقال يحيى تم اعتقال نبيل وبعدها تم تنفيذ عملية مركز بابا عمرو... إذا أردنا أن نرى الصورة الإجمالية يمكننا أن نلاحظ أن النظام قرر إغلاق البلد وإعادة بناء هذا الجدار الحديدي.

مُضيفاً،: «التقيت بنبيل مرة أخرى في سجن عدرا من حسن حظنا كان قد تم تحويلنا لصالح محكمة الإرهاب.. لكن ليس نبيل الذي تم إرساله إلى محكمة الميدان العسكرية حيث تمت إحالته إلى سجن صيدنايا.. وبعد شهر آب من عام 2015 تم إطلاق سراحي وخرجت من سوريا في تشرين الثاني عام 2015».

ونوّه درويش: «أراد نبيل والآخرون أن يقوموا بعملهم وأن يوثقوا الأسماء، فاستخدموا قميصاً وكتب نبيل الأسماء بالدم بعد مزجه بالصدأ وكانوا يكتبون أسماء المعتقلين على القمصان ومنصور العمري أول من أطلق سراحه وأعطي هذا القميص له وتم تهريب القميص إلى زميلتنا رزان زيتونة وتم نشر الأسماء».

ورداً على سؤال هيئة المحكمة حول إشكاليّة التمييز بين الصحفي والناشط، وحالة نبيل بشكل خاص، أوضح درويش: «نبيل ناشط سلمي وصحفي وانأ أقول أنه صحفي ومثقف ويعمل كصحفي حتى قبل عنب بلدي قام بتصوير الكثير من الاحتجاجات في داريا وزود الكثير من وسائل الإعلام بالتقارير والمعلومات حتى لو انه لم يستخدم اسمه الصريح.. نحن نتحدث عن ثورة ومظاهرات وحلم بالحرية ونبيل شارك بهذا الحلم وشارك بالكثير من النشاطات المدنية». كما نوّه في هذا الصدد، أنّه وفيما يتعلق بالانتهاكات الواقعة على الصحفيين بشكل خاص، وعن افتقارهم لمعدّات الحماية والسلامة (الخوذة والسترة الواقية) إلى المحاولات المختلفة التي بذلها المركز ومنذ عام 2011 لتوفير المعدات لكن للأسف لم يتم تحقيق تقدم في إطار شح معدات الحماية.

1 https//:scm.bz/en/en-studies/syria-the-black-hole-for-media-work-eng
2 https//:www.enabbaladi.net/archives242601/

من جهتها، اختتمت المدعي العام جلسات الاستماع بالتأكيد على:

« أننا لن نتمكن من معالجة الإفلات من العقاب قبل فهم أربعة أمور :

أولاً: يقتل البشر لأنهم يمارسون حرية الإعلام وفي هذا السياق أي تحقيقات تجري يجب أن تأخذ هذا المكون في الاعتبار

ثانياً: المحترفون وعائلاتهم لا يتم دعمهم/ن بشكل فعال كضحايا بحثاً عن العدالة

ثالثاً: هذه مشكلة دولية عابرة للحدود تتطلب ممارسة دولية للمسؤولية

رابعاً: ضرورة رفع الوعي إزاء العنف الجندري، نحن بحاجة للأخذ بعين الاعتبار كل الفئات والاختلافات الجندرية.

وختمت برنابيو بالقول: «السخط كبير وأعتقد أننا على دراية بكل ما يحصل واستمعنا إلى تجارب البعض حان الوقت للتصرف».

في ختام هذه التجربة لإحقاق العدالة ولو معنوياً، قال درويش مُعلقاً:»بقدر ما نتمنى لو كانت هذه المحاكمة جنائية وقضائية، بقدر ما نثمن جهود القائمين عليها، ونرحب بأحكامها الصادرة. الطابع المعنوي للمحاكمات وربطها لقضايا من دول مختلفة، يعزز القناعة بأن الضحايا هم نفسهم أيّاً كانوا، والجناة هم نفسهم ولو اختلفت جنسياتهم. قد لا تحقق هذه المحاكمات العدالة المنشودة، لكنها تقول للضحايا وعائلاتهم أن قضاياهم لن تنسى، وأن هناك من سيستمر بالتذكير بها حتى تحقيق العدالة والإنصاف عبر محاكمات حقيقية»